

مقابلة

جورج شاهين

السيد حسين: نعيش أزمة نظام حقيقية ويخطئ من يعتقد أنها حكومية فقط

عبر الشهر السابع على تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة العتيدة من دون ان تولد. رغم كل المساعي التي بذلت منذ التكليف عقب نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة في 42 ايار، ورغم بعض المحاولات التي قيل انها جديّة، اصطدمت عملية التاليف بعقبات كانت تعيدها الى المربع الاول

تزامنا مع حجم الصدمات التي عاشها اللبنانيون اكثر من مرة، كانت المبادرات تتهاوى واحدة بعد اخرى وسط نقاش عميق لم يتوقف الى الامس القريب، عنوانه هل ان البلاد تعيش أزمة نظام ام انها مجرد أزمة حكومية عابرة تتجدد بين كل استحقاق مماثل وآخر؟

”الامن العام“ نقلت هذه الاسئلة وما يتشعب منها، والتي ما زالت قيد النقاش في الاوساط السياسية والدستورية، الى الوزير السابق الدكتور عدنان السيد حسين الذي دخل الحكومة في ظروف مماثلة لتلك التي نعيشها اليوم. سمي ”الوزير الملك“ في حصة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في حكومة الرئيس سعد الحريري التي شكلت العام 2009 تحت اسم حكومة الوحدة الوطنية، واستقالت في مطلع العام 2011، عندما استخدمت المعارضة، للمرة الاولى منذ اتفاق الطائف، المادة 69 من الدستور بفرض اسقاط الحكومة على رئيسها عبر اللجوء الى استقالة الثلث+1 من اعضائها، الكافي لاطاحتها. كانت تلك الحكومة الاولى للحريري. عدنان السيد حسين كان الوزير 11 الذي وفر الثلث+1 كي تسقط المعارضة الحكومة تلك، رغم انه في حصة رئيس الجمهورية.

الرجل شاهد حي على مرحلة نعيش فصولا شبيهة لها اليوم.

■ كيف تقرراً حجم الازمة الحكومية، من الناحية الدستورية قبل السياسية،

وما الذي يمكن ان تؤدي اليه بعد دخول التكليف للتأليف شهره الثامن؟ □ هذه الازمة ليست الاولى في هذا المضمار. فقد حصلت ازمات مماثلة من قبل وتحديدا بعد الطائف. ابان الطائف كانت الوصاية السورية كفيلة بما لها من تأثير يتجاوز مثل هذه الحالات. اما بعد العام 2005 فقد برزت الازمة بشكلها الحالي اكثر مما يتصوره احد، ولم تقتصر على الحكومة. ازمة الشغور الرئاسي التي امتدت 29 شهرا من قبل كانت من مثيلاتها، وكذلك التعيينات في الفئة الاولى اخذت مداها اكثر من قبل. انا كوزير سابق اشهد انه لم يعين موظف واحد الا وكانت هناك مشكلة في مجلس الوزراء. اذا كان المطروح تعيين موظف من اي فئة، يريد الباقون موقعا اخر لفئة اخرى كأننا نقتسم قطعة من الجبنة. نظاما طائفي، وهنا تكمن المعضلة الاساسية. نظام الحكم وتركيبته انتجا صراعا من هذا النوع، انعكس محاصصة وتوزيع مغانم، وانتهاك من خلالها المسؤولون استقلالية القضاء. اياك ان تفكر في دولة عادلة او في اي نظام قوي والقضاء منتهك. هذا ما قلته اكثر من مرة منذ ان استعان بي فخامة الرئيس السابق للجمهورية العماد ميشال سليمان عام 2009. وهو ما قلته حرفيا لفخامة الرئيس العماد ميشال عون قبل عامين، ولم يكن قد مر شهر ونصف شهر على انتخابه رئيسا للجمهورية. قلت واكرر لمن هم في موقع المسؤولية: ما عليكم سوى ان تبدأوا بالقضاء. هذه

عند متابعتك المواقف من تشكيل الحكومة، هل توافق القول ان كل ما جرى كان وفق معايير محددة ثابتة وواضحة؟ □ بالتأكيد لم تعتمد اية معايير محددة ثابتة. المعيار الوحيد الذي اعتمد يكمن في الاصرار على تقاسم السلطة والنفوذ كما جرى في الانتخابات النيابية. اليك الدليل، كيف اقرت في القانون الجديد التقسيمات للدوائر الانتخابية بهذا الشكل؟ على اي اسس او معايير ضمت افضية الى اخرى وجرى تقسيم اخرى والحقت اجزاء منها بافضية اخرى؟ هل هي عملية فرز وضم للاراضي؟

■ هل تلمست خروجاً على الدستور الذي يقول بدور الرئيس المكلف بالتعاون مع رئيس الجمهورية في تشكيل الحكومة؟ □ في العودة الى موضوع التأخير في تشكيل الحكومة، هناك شيء ناقص في الدستور لانه لم يحدد مهلة محددة امام الرئيس المكلف لتشكيل الحكومة، وابقيت مفتوحة من دون اي ضوابط. في المعايير الطبيعية فان الحديث عن مهل غير محددة يعني ضرب الانتظام العام وتخريبه. الهدف من اي دستور



الوزير السابق الدكتور عدنان السيد حسين.

ان حكومة الوحدة الوطنية هي حكومة تجمع التناقضات وقد جربناها اكثر من مرة، وانا كنت في واحدة منها ولا ازال اذكر قول الرئيس الحريري الذي كان يؤكد انها تجربة لن اكررها.

■ في مثل هذه الحال، ما هي المخارج المناسبة للخروج من المأزق؟

□ لتكن الحكومة المقبلة من الاقطاب. حكومة من ستة او سبعة وزراء. وليشكلوا حكومة مصغرة تعالج المشاكل الاربعة التي تحدثت عنها سابقا النفايات والكهرباء والماء وازمة السير. عندها تؤسس لانتظام عام جديد نحتاجه في كل لحظة، واليوم قبل الغد. البديل الاخر حكومة تكنوقراط غير موسعة تضم ما بين 10 او 14 وزيرا من الاختصاصيين وبدعم شعبي كبير. لكن ذلك ليس سهلا. السياسيون الذين يحكمون اليوم لن يدعموا الوصول الى تشكيل مثل هذه الحكومة. ان سلنا لماذا هذا الدعم مفقود لمثل هذه الحكومة؟ اسارع واجيب: ليس ضنا بمصالح الناس، انما لحماية مكتسباتهم ومصالحهم الشخصية والفئوية.

■ في الخلاصة هل تعتقد ان ما نعيشه من مظاهر أزمة نظام ام انها مجرد أزمة حكومية؟

□ نحن اليوم في أزمة نظام حقيقية، ويخطئ من يظن ويعتقد للحظة ان لبنان يعيش أزمة حكومة. اساس ازمنا تلازم العصبية الطائفية مع التبعية للخارج. في هذه الحال يصبح الوطن في خطر وليس فقط مشروع الدولة، ايا تكن طبيعته ونظامه. نحن في حاجة

الان الى طرح جديد كي يكون لبنان بعيدا من الطائفية، ينطلق في ممارسة مسؤوليه حقوق المواطن في ظل الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وهذا لن يتحقق بالتأكيد الا من خلال استقلالية القضاء اولا، ولتأت بعد ذلك بقية الآليات والاجراءات تباعا.

” اياك ان تفكر في دولة عادلة او نظام قوي والقضاء منتهك

انا مع تشكيل حكومة اقطاب او حكومة تكنوقراط

عدم تحديد مهلة لتشكيل الحكومة يعني ان البلد في شبه فراغ

نطالب بتعديله قبل تطبيقه؟ ثانيا تغيير الميثاق والدستور او تعديلهما يحتاج الى ظروف وطنية عامة غير متوافرة الان، ويحتاج ايضا الى مساعدة خارجية اقله سياسية وهي غير متوافرة ايضا. علينا ان لا ننسى اننا نعيش في مرحلة انهيار الدول في الشرق الاوسط. لذلك اسارع الى القول

هو تحقيق الانتظام العام، وهو القانون الاعلى والاسمي، وتخضع له كل القوانين والمراسيم. عندما لا نحدد مهلة لتشكيل الحكومة، يعني انك تركت البلد في حال من شبه الفراغ. ما يجري يشكل تهديدا خطيرا للانتظام العام. في مثل هذه الحال كيف نحضر موازنة وكيف تقوم الحكومة بواجباتها الطبيعية؟ في البلد اربع ازمات كبيرة لم تعالج الى اليوم هي الكهرباء، المياه، النفايات، زحمة السير والنقل المشترك. نحن الدولة الوحيدة في العالم التي تعاني من هذه الكوارث، وهي مأساة تبكي ولا تضحك. قبل العام 1975 كان لدينا نقل مشترك. هذا هو العيب الذي نعيشه. مواجهة كل هذه الازمات تحتاج الى فكرة مدنية او ثقافة مدنية، فيما المواطن لم يفهم حتى اليوم سوى ثقافة المحاصصة وتقاسم النفوذ والمال.

■ عند الحديث عن الازمة يعتقد البعض ان الطائف انتهى. هل ما يجري كاف لانهاهه؟

□ لست متسرعا لاجيب بنعم او لا. الطائف لم يطبق اصلا، ولذلك كيف